المرصد

عين على الأحداث

الخميس 23 سبتمبر 2021 | 30 صفحة | العدد: 184 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

تطورات المشهد الليبي

شلوف: الانتخابات ستكون في موعدها لأنها إرادة دولية

الانتخابات..هل تقضي الإنقسامات والعراقيل علىآمال الليبيين؟

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

ضبابية المشهد السياسي تتواصل

مجلة «المرصد»

بالرغم من الهدوء النسبي الذي شهدتها ليبيا خلال الأشهر التي أعقبت وقف المعارك بين الأطراف المتصارعة وانتخاب حكومة وحدة وطنية لإدارة الفترة الانتقالية وصولا إلى الانتخابات التشريعية والرئاسية المرتقبة في 24 كانون الأول/ديسمبر،الا أن الأيام مازالت تحمل الكثير من التطورات والأحداث التي ترسم ضبابية متواصلة على المشهد الليبي المتأزم منذ سنوات طويلة.

في خطوة جديدة،أعلن مجلس النواب الليبي،سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية بأغلبية الأعضاء.وقال المتحدث الرسمي باسم المجلس، في منشور على حسابه الرسمي بموقع فيسبوك، إنه تم «سحب الثقة من الحكومة بأغلبية 89 نائبًا من أصل 113 نائبا حاضرين «.وأوضح بليحق، في تصريح لاحق أن سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية لن يؤثر على إجراء الانتخابات المقبلة، وأنّ الحكومة الحالية ستستمر في تسيير الأعمال.

وعقد البرلمان الليبي،الاثنين الماضي، جلسة في أعقاب فشل سحب الثقة الذي تقدم به قرابة 45 نائبًا من أعضاء البرلمان.وأعلن المتحدث الرسمي باسم مجلس النواب عبد الله بليحق، إن المجلس قرر تشكيل لجنة للتحقيق مع الحكومة في الاتفاقيات والتكليفات والقرارات التي اتخذتها الحكومة في عدد من الملفات، على أن تُنجز أعمالها في غضون أسبوعين من تاريخه.

واستجوب مجلس النواب، في جلسة سابقة رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة خلال جلسة مخصصة لمساءلة حكومته. ووجه عدة نواب انتقادات لحكومة الدبيبة بسبب أدائها واتهامات بإهدار المال العام، وأكد بعض النواب في جلسة المساءلة التي جرت الأسبوع الماضي، أنها أنفقت من بداية يناير/كانون الثاني الماضي وإلى غاية نهاية أغسطس / آب 2021 أكثر من 46 مليارا و582 مليون دينار.

> المتحدث باسم مجلس النواب الليبي، أكد أن سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية لن يؤثر على إجراء الانتخابات المقبلة، وأنّ الحكومة الحالية ستستمر في تسيير الأعمال.

وسارع المجلس الأعلى للدولة في ليبيا،لاعلان رفضه إجراءات سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، معتبرا أنّ الإجراءات باطلة ومخالفة للإعلان الدستوري. وقال المتحدث باسم المجلس إنه يرفض هذه الخطوة ويعتبرها باطلة لمخالفتها الإعلان الدستوري والاتفاق السياسي، ويعتبر تبعا لذلك أنّ كل ما يترتب عنها باطلا.

من جهته،اعتبر عضو الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع

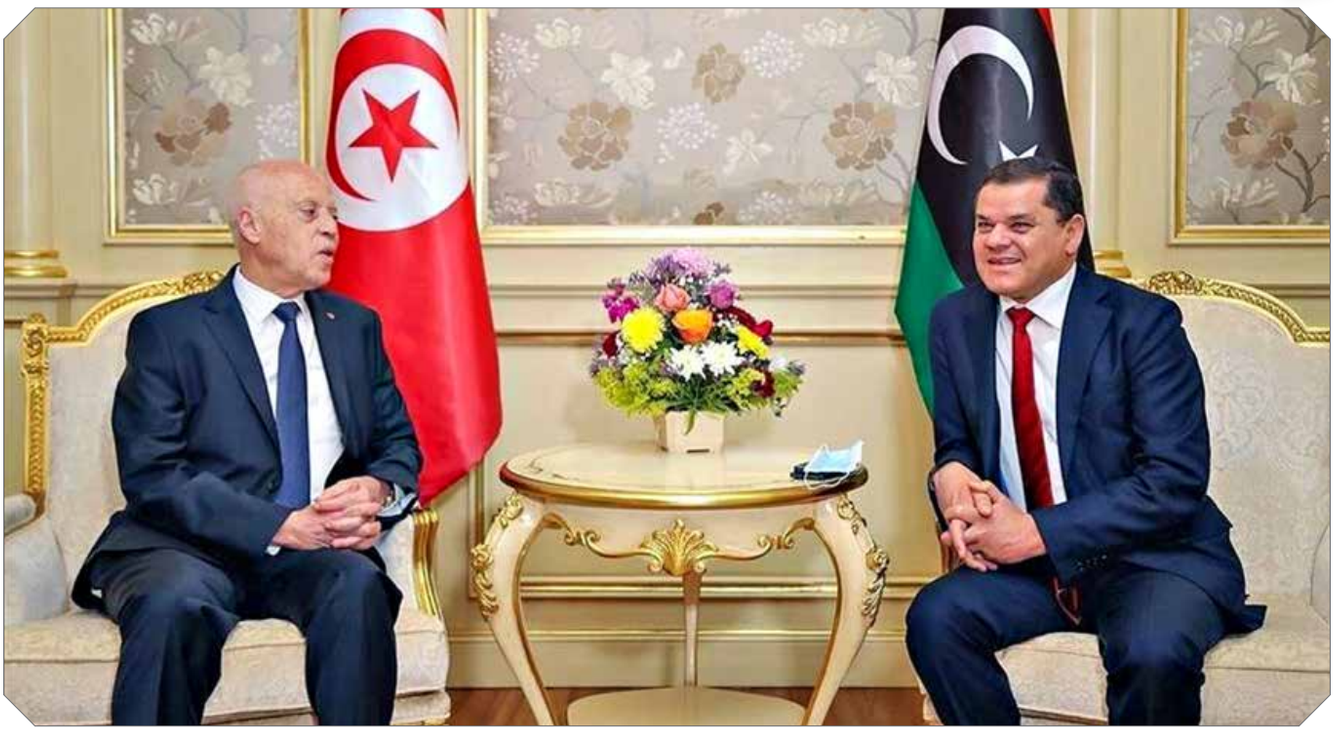

الدستور ضو المنصوري أن سحب الثقة من الحكومة بمثابة رقصة المذبوح.وقال المنصوري في تدوينة له بموقع «فيسبوك» إن «سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية خطوة تهدف إلى عرقلة انتخابات نهاية ديسمبر لتضاف إلى عدم إقرار الموازنة المالية.

لكن المتحدث باسم مجلس النواب، عبد الله بليحق،أكد أن «سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، لن يؤثر على إجراء الانتخابات المقبلة»، المقرر عقدها في 24 ديسمبر / كانون الأول المقبل.مشيرا في تصريح لوكالة «سبوتنيك» الروسية إلى «دعم المفوضية العامة للانتخابات بالأموال اللازمة لإجراء الانتخابات في موعدها وأن سحب الثقة لن يؤثر على عمل المفوضية».

وتصاعدت الخلافات السياسية خلال الفترة الماضية بين الأطراف الليبية حيث اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، عبد الحميد الدبيبة، في 27 أغسطس/آب الماضي، مجلس النواب الليبي بعرقلة عمل الحكومة بشكل مستمر ومتعمد .وفي كلمة وجهها للشعب الليبي بعد رفضه حضور جلسة مساءلة أمام البرلمان، قال الدبيبة إن «البرلمان عرقل عمل الحكومة لأسباب واهية وغير صحيحة».

وأكد الدبيبة أن الحكومة شكلت لجاناً للنظر في الميزانية وإعدادها «بناءً على الميزانيات السابقة»، متهماً البرلمان بـ«إضاعة الفرصة على الحكومة للبدء في العمل». وأضاف «الميزانية لم تزد على ما صرف خلال الخمس سنوات الماضية، لكن عندما قدمنا ميزانية موحدة لمعالجة المشاكل تم تعطيلنا».مشيرا الى أنه «دون دعم كامل من البرلمان لا يمكن الاستمرار في تنمية البلد وتطويره، وباب التنمية لم تخصص له أي مبالغ منذ سنوات».

وشهدت ليبيا، منذ مطلع يوليو الماضي، خلافًا مستمرًا بين حكومة الوحدة ومجلس النواب حول إقرار مشروع موازنة الدولة لعام 2021، وتم تأجيل العديد من الجلسات بسبب أسباب مختلفة.

وتخفي الخلافات حول الميزانية خلافات أكبر بين الأطراف الليبية حول صلاحيات الحكومة والبرلمان، وحول توحيد مؤسسات

> سارع المجلس الأعلى للدولة في ليبيا،لاعلان رفضه إجراءات سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة، معتبرا أنّ الإجراءات باطلة ومخالفة للإعلان الدستوري.

الدولة، وفي مقدمتها القوات المسلحة، فضلاً عن المؤسسات السيادية الأخرى، وحول وجود القوات الأجنبية والمرتزقة، وحل الميليشيات، وصولاً إلى التنظيم الدستوري للدولة، والإمكانية الفعلية لإجراء الانتخابات في موعدها.

وكان المجلس الأعلى للدولة في ليبيا طلب، الاثنين 20 سبتمبر الجاري، من البرلمان تأجيل الانتخابات الرئاسية المقررة في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل لمدة عام على الأقل، في غياب توافق على القانون الانتخابي حاليا.

وقال رئيس المجلس خالد المشري، خلال مؤتمر صحافي في طرابلس:«لا نعترف بأن مجلس النواب صادق على قانون انتخابات الرئيس، الذي تم دون تصويت قانوني أو توافق، ويشاطرنا في ذلك عدد من النواب».

وأضاف: «أعددنا قاعدة دستورية واقترحنا تضمينها في الإعلان الدستوري، واقتراح انتخابات برلمانية لإنشاء مجلس أمة من غرفتين (الشيوخ والنواب) في 24 كانون الأول/ديسمبر المقبل».

وأعلن المشري رفضه القاطع لقانون انتخاب الرئيس، متوعداً باستخدام خيارات أخرى في تعامله مع البرلمان الليبي.وتحدثت تقارير اعلامية عن مطالبة المشري بانعقاد الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا للنظر في الطعن على قانون انتخاب الرئيس الصادر عن البرلمان وهو ما نفاه المجلس الأعلى للقضاء في بيان مقتضب، مؤكدا أن طلب استئناف عمل الدائرة الدستورية المقدم من عدة أطراف، سيعرض على الجمعية العمومية للمحكمة العليا صاحبة القرار.

وعبرت لجنة الدفاع والأمن القومي بالبرلمان الليبي عن

> اتهم رئيس حكومة الوحدة الوطنية في ليبيا، عبدالحميد الدبيبة، في 27 أغسطس/آب الماضي، مجلس النواب الليبي بعرقلة عمل الحكومة بشكل مستمر ومتعمد.

رفضها لعقد هذه الدائرة القضائية، التي ظلت مغلقة لمدة 6 سنوات.
وقالت اللجنة في كتاب وجهته إلى رئيس المجلس الأعلى للقضاء المستشار محمد الحافي، إن تفعيل الدائرة الدستورية يأتي بناء على مطالبات أثارها قادة تنظيم الإخوان وعلى رأسهم رئيس المجلس الأعلى خالد المشري والمصنفان على لائحة اللجنة للكيانات والشخصيات الإرهابية علي الصلابي وعبد الرازق العرادي.
وعبرت اللجنة عن خشيتها من «أن تكون تصريحات الإخوان المسلمين ليست إلا محاولة لجر القضاء في أتون صراع سياسي، ما سيؤدي إلى فقدان الثقة فيه واعتباره طرفاً في النزاع، مهما كان نوع الحكم الذي سيصدره وما سيكون لذلك من تداعيات أمنية لا سيما مع قرب موعد الانتخابات وحاجتنا فيها للقضاء».

من جهة أخرى،مازالت التدخلات التركية في ليبيا متواصلة حيث وكشف موقع «فلايت رادار» المتخصص في رصد حركة الطيران، الإثنين، عن إقلاع طائرتين عسكريتين تركيتين من مطار إسبرطة جنوبي تركيا، في طريقهما إلى الغرب الليبي، وسط ترجيحات بهبوطهما في إحدى القاعدتين اللتين تسيطر عليهما أنقرة؛ مصراتة الجوية، أو الوطية.

يأتي ذلك بعد أسبوع من وصول طائرتين سابقتين الى قاعدة الوطية، بالإضافة إلى إعلان وزارة الدفاع التركية، استمرارها في تدريب من أسمتهم بالقوات البحرية الليبية بقاعدة الخمس غربي البلاد، في انتهاك واضح لقرار وقف إطلاق النار الموقع في جنيف، في 23 أكتوبر/تشرين الأول الماضي.ونشرت وزارة الدفاع التركية، حينها صورا لعملية التدريب على متن فرقاطتين تركيتين.

ونقلت تركيا أكثر من 20 ألف مرتزق سوري إلى ليبيا إضافة إلى نحو 10 آلاف متطرف من جنسيات أخرى وفق المرصد السوري لحقوق الإنسان.وكشف مدير المرصد رامي عبد الرحمن،عن تظاهر عناصر من المرتزقة السوريين التابعين لفرقة الحمزة في قاعدة عسكرية تركية غربي ليبيا، أوائل الشهر الجاري، احتجاجًا على أوضاعهم وتخفيض مرتباتهم إلى ما يعادل 300 دولار أمريكي، إضافة إلى مطالب قادتهم بدفع 1000 دولار أمريكي مقابل عودتهم إلى سوريا.

وتأتي هذه التطورات بعد أشهر من تشكيل الحكومة، ففي مطلع فبراير الماضي نجح ملتقى الحوار السياسي الليبي خلال اجتماع في جنيف برعاية الأمم المتحدة في اختيار سلطة تنفيذية جديدة شملت حكومة برئاسة عبد الحميد الدبيبة، ومجلسا رئاسيا بقيادة محمد المنفي لتولي أمور البلاد حتى إجراء الانتخابات المقررة في ديسمبر القادم.وفي 25 فبراير الماضي، أعلن الدبيبة تقديم الهيكلية الوزارية، وتصور وبرنامج عمل الحكومة إلى مجلس النواب، قبل أن يمنحها الأخير الثقة في العاشر من مارس.

ولا زال الوضع السياسي الليبي يشهد ارتباكًا غير طبيعي،وسط استمرار مسلسل الخلافات بين الفرقاء. وبالرغم من اقتراب موعد الانتخابات فان الأوضاع في البلاد مازالت صعبة. ويرى مراقبون أن أي استحقاقات انتخابية قد تلقى نفس مصير الجهود الماضية نظرا لاختلاف وجهات النظر واستمرار الصراعات والتدخلات الخارجية التي يصعب معها تحقيق السلام في البلاد.

> إقلاع طائرتين عسكريتين تركيتين من مطار إسبرطة جنوبي تركيا، في طريقهما إلى الغرب الليبي، وسط ترجيحات بهبوطهما في إحدى القاعدتين اللتين تسيطر عليهما أنقرة؛ مصراتة الجوية، أو الوطية.

توافقات مع تونس ومصر

هل تنعش دول الجوار الاقتصاد الليبي

شريف الزيتوني

الزيارة الأخيرة لرئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة إلى القاهرة على هامش اجتماعات اللجنة العليا المصرية الليبية المشتركة كانت نسبيا بعيدة عن السياسية. صحيح أن البيانات الصادرة عقب الزيارة فرضت اللغة الدبلوماسية أن تكون برائحة السياسة والرغبة المصرية في التقدّم بكل الملفات العالقة في ليبيا في علاقة بالانتخابات والمصالحة ومستقبل الشأن السياسي وغيرها من النقاط التي تكون مألوفة في أغلب البيانات، لكن المتابع لفحواها يعرف أن محور الزيارة هذه المرة هو الاقتصاد، وما يمكن أن يحمله من مصالح واستثمارات بين البلدين.

لكن الزيارة لم تكن عادية أيضا لسبب آخر وهو الجدل حول نجاح مصر في الحصول على اتفاقات اقتصادية كبيرة مقارنة ببقية الأطراف الإقليمية، التي يبدو أن واقعها السياسي الداخلي أضعف دورها وجعلها تراقب ما حصل في القاهرة بعين الراغب في اللحاق بموكب الحاصلين على الاستثمار داخل الأراضي الليبية، وهنا الحديث تحديدا عن تونس التي مازالت تبحث عن مصالحها في ليبيا خاصة أنها سباقة في العديد من المشاريع، رغم أن انخراط الحكومات السابقة في الانحياز إلى أطراف سياسية في الداخل الليبي أثر بشكل كبير على علاقات البلدين ومن خلالها على التعاملات الاقتصادية.

وبالعودة إلى وصول الدبيبة إلى القاهرة قالت وكالات أنباء عربية ودولية إن «مصر وليبيا وقعتا أكثر من 14 اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية في العاصمة المصرية القاهرة، تتخطى قيمتها المبدئية مليارات الدولارات»، ضمن تحول كبير في العلاقات بين البلدين ينتظر أن تتوج بأكثر من مشروع استثماري في مجال المقاولات والتبادل التجاري.

وفي تأكيد رسمي على الاتفاقات قال السفير نادر سعد، المتحدث الرسمي باسم رئاسة مجلس الوزراء بحسب ما نقل موقع «العربية نت»، إنه في ختام أعمال الدورة الحادية عشرة للجنة العليا المصرية الليبية المشتركة، تم توقيع 14 مذكرة تفاهم؛ تضمنت مذكرة تفاهم بين الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة في مصر، ووزارة الخدمة المدنية بالحكومة الليبية في مجالات الإدارة والوظيفة العامة والخدمة المدنية، وقعها من الجانب المصري الدكتور صالح الشيخ، رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، ووقعها من الجانب الليبي عبدالفتاح صالح الخوجة، وزير الخدمة المدنية. وأضاف سعد، أنه تم أيضا توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء اللجنة التجارية المشتركة بين حكومتي البلدين، وكذا مشروع مذكرة

> مصر وليبيا وقعتا أكثر من ١٤ اتفاقية ومذكرة تفاهم اقتصادية في العاصمة المصرية القاهرة، تتخطى قيمتها المبدئية مليارات الدولارات.

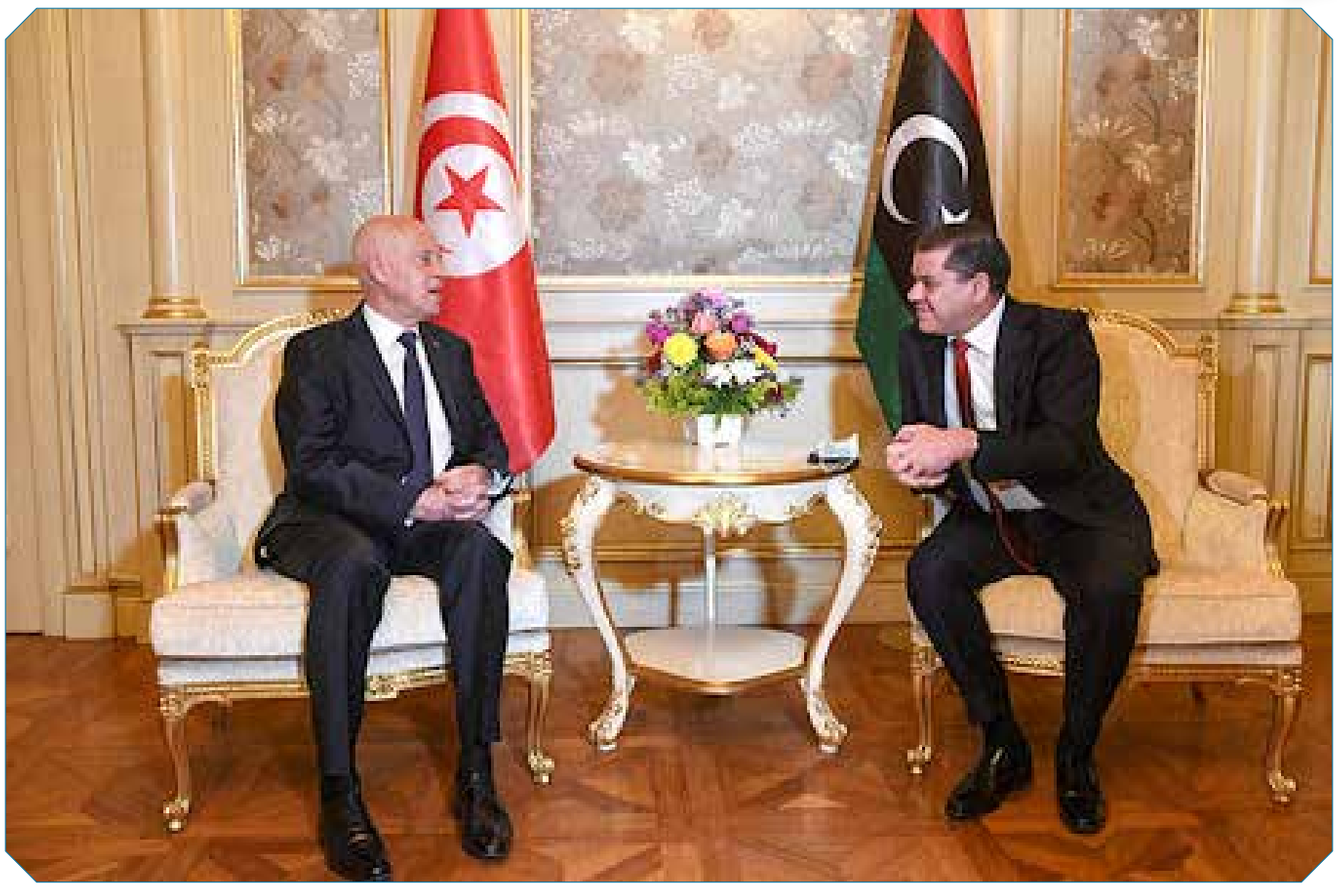

تفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية، ووزارة الصناعة والمعادن الليبية في مجال التعاون الصناعي».

وأضاف مسؤولون مصريون أن الاتفاقات تشمل مجالات الطاقة بالتوقيع على «عقد تصميم وتوريد وتركيب مشروع محطتي درنة الغازية، وميلتة الغازية، بين الشركة العامة للكهرباء الليبية، وائتلاف الشركات المصرية (أوراسكوم للإنشاءات، ورواد الهندسة الحديثة، والهندسة)، كما تم توقيع عقد استشاري لمشروعي محطتي ميلتا ودرنة الغازية، بين الشركة العامة للكهرباء الليبية وائتلاف استشاريين مصريين».

كما أكد وزير العمل الليبي الذي كان ضمن الوفد الوزاري في القاهرة أنه تم توقيع اتفاقات بقيمة 19 مليار دينار ليبي في مجالات مختلفة، في إطار التعاون مع الشركات المصرية لتنفيذ خطة مشاريع التنمية والبنية التحتية، مشيرا إلى أن بلاده ستستقبل أكثر من مليون عامل مصري بداية من شهر أكتوبر المقبل لتنفيذ تلك المشروعات.

أما بالنسبة إلى تونس، فالأمر مختلف، البلدان مرتبطان باتفاقات تقليدية وكان للوجود الاستثماري التونسي في ليبيا تأثيرها في الكثير من المشروعات في علاقة بالمبادلات التجارية والشركات الغذائية وشركات البناءات وغيرها من المشاريع ذات التشغيلية الهامة.

وعلى الرغم من تداخل الوضع في ليبيا وفي العشرية الأخيرة، ومرور علاقات البلدين ببعض البرود آخرها

> قال وزير العمل الليبي الذي كان ضمن الوفد الوزاري في القاهرة أن بلاده ستستقبل أكثر من مليون عامل مصري بداية من شهر أكتوبر المقبل لتنفيذ تلك المشروعات.

في الأشهر الأخيرة عندما حاولت بعض الأطراف في البلدين استغلال إغلاق الحدود للتشويش، وقد حصل بالفعل بعض التوتر الذي فرض تصريحات وردود رسمية، لكن من يعرف طبيعة العلاقة بين البلدين يعرف أنها مجرّد فترة تمر بمرور أسبابها.

الرابط الاقتصادي بين تونس وليبيا مبني على عمودين، عمود الاقتصاد الرسمي حيث توجد اتفاقيات اقتصادية عبر شركات متركزة في ليبيا سواء برأس مال تونسي كامل أو برأس مال مشترك، ومبادلات تجارية تراوح ما قيمته 2 مليار دولار سنويا، وعمود الاقتصاد الموازي عبر الحدود البرية خاصة رأس اجدير الذي لا يحدد أرقاما واضحة لكن المؤكد أنه يقارب نسبة الاقتصاد الرسمي، مع تشغيلية كبيرة تخفف العبء على البطالة في تونس. وعلى الرغم من محاولات أصحاب المال شيطنة الاقتصاد الموازي، لكن ثبت بمرور السنوات أنه يساهم بشكل كبير في تهدئة الاحتقان الاجتماعي خاصة في المناطق الحدودية التي تشكو مشاكل تنموية كبرى.

ومثلما تم توقيع مذكرات تفاهم مع الجانب المصري من المتوقع أن تنجح تونس عبر غرفة التجارة والصناعة لصفاقس في توقيع اتفاق لمشروع ضخم لبناء خمسة آلاف وحدة سكنية من المتوقع البدء في «إنجازها خلال الفترة القادمة في ليبيا سيتم عرضه في الدورة 16 للصالون المتوسطي للبناء «ميد بات 2021» التي تقيمها الغرفة من 6 إلى 9 أكتوبر القادم بصفاقس بمشاركة دولية واسعة لحوالي 17 دولة».

كما يتوقع خلال الفترة المقبلة الإعلان أيضا عن تفاهمات أخرى ضمن خطة شاملة لإعادة إعمار ليبيا والتي قد تشهد دخول مؤسسات مالية تونسية في المنافسة للحصول على نصيبها من تلك الخطة.

> من المتوقع أن تنجح تونس عبر غرفة التجارة والصناعة لصفاقس في توقيع اتفاق لمشروع ضخم لبناء خمسة آلاف وحدة سكنية .

انتخابات ليبيا..

هل تقضي الإنقسامات والعراقيل على آمال الليبيين ؟

نجاة فقيري

قبل أقل من 100 يوم عن الانتخابات الليبية التاريخية المقررة ليوم 24 ديسمبر 2021، يعيش الشارع الليبي على وقع آمال حذرة ومخاوف من فشل المسار السياسي وبالتالي تأجيل الانتخابات خاصة مع المشهد الضبابي الذي بات يغشى الوضع في ليبيا من جوانب عدة خاصة منها الإنقسامات الحادة والصراعات التي يبدو أنها لم تخبو وانتشار المرتزقة ومواصلتهم الحضور بقوة في مفاصل المشهد الليبي.

تقف ليبيا حسب الخبراء والمراقبين في مفترق طرق خطير أمام الإنسداد السياسي الجليّ والذي توّج بسحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية قبيل الانتخابات بأيام قليلة، ما يطرح تساؤلات كثيرة عن حقيقة الخلافات السياسية ومدى غموضها وعمقها.

لقد نص اتفاق برلين الأخير على 3 نقاط هامة، وهي أولا إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية، انتخاب حكومة وحدة وطنية للتحضير للانتخابات، تنظيم انتخابات في 24 ديسمبر 2021. ومن جهتها وضعت حكومة الوحدة الوطنية المنتخبة خارطة طريق تمهيدا لانتخابات ديسمبر تمثلت في البند المشترك والصعب وهو اخراج المرتزقة ودحض التدخل الأجنبي، توحيد المؤسسات السّيادية والتحضير لانتخابات ناجحة. وهنا نتساءل أي من هذه البنود أو الأهداف قد تحقق رغم الفترة الحكومية التي اتسمت ببعض الإيجابية بغض النظر عن مآلاتها؟

سحب الثقة من حكومة الدبيبة..هل هي عودة للانقسامات وبداية جديدة للصراعات؟

أعلن مجلس النواب الليبي، الثلاثاء، سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة وذلك قبل قرابة 3 أشهر من انتخابات ديسمبر 2021 التي تحمل آمالا كثيرة لإنهاء سنوات الفوضى والصراع. وحسب تصريح للمتحدث باسم مجلس النواب عبدالله بليحق، فإن 89 نائبا من 113 صوتوا لصالح سحب الثقة، وذلك بعد أقل من أسبوعين على المصادقة على قانون مثير للجدل أدى إلى تأجيج التوتر بين معسكرات المتنافسين في ليبيا.

كما أفاد المتحدث باسم مجلس النواب الليبي، في تصريحات إعلامية أن سحب الثقة من الحكومة لن يؤثر على موعد الانتخابات، مؤكدا أن البرلمان يراه «دعما

** أي من بنود مؤتمر برلين أو أهداف حكومة الوحدة الوطنية قد تحقق رغم الفترة الحكومية التي اتسمت ببعض الإيجابية بغض النظر عن مآلاتها.

** أعلن مجلس النواب الليبي سحب الثقة من حكومة عبد الحميد الدبيبة وذلك قبل قرابة ٣ أشهر من انتخابات ديسمبر 2021 التي تحمل آمالا كثيرة لإنهاء سنوات الفوضى والصراع.

لإجرائها».وأضاف أن الحكومة مستمرة في تسيير الأعمال اليومية ولا مساس بالإجراءات التي اتخذتها لصالح المواطنين.

من جانبه أعلن رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية عبد الحميد الدبيبة أنه سيواصل مهامه لاستكمال ما بدأه حتى توحيد البلاد وإجراء الانتخابات. كما عبر الدبيبة عن رفضه لقرار البرلمان سحب الثقة من حكومته. ودعا الدبيبة، في كلمة له مساء الثلاثاء، أمام تجمع في مدينة الزاوية الواقعة غرب البلاد، كافة الليبيين من جميع المدن للخروج إلى الشارع والاحتشاد في ميدان الشهداء بالعاصمة طرابلس للتعبير عن آرائهم ودعم الحكومة. كما أضاف أن «الحكومة تقف مع الشعب الليبي فيما يختاره»، مؤكداً رفضه للحرب والانقسام. وشدد الدبيبة على عزم الحكومة «على استكمال ما بدأناه حرصاً على إنقاذ الوطن وأملاً في توحيد صفوفه». ووفق وكالة الأنباء الليبية،فقد لفت الدبيبة إلى أن «مجلس النواب سيسقط ولن يكون ممثلاً لليبيين بهذه الصورة»، حسب تصريحه.

كما اتهم النواب المعارضون لقرار سحب الثقة من الحكومة رئاسة مجلس النواب بممارسة «التضليل داخل قاعة مجلس النواب في حساب عدد الأصوات التي صوتت على سحب الثقة»، مؤكدين أن عملية عد الأصوات تمت بطريقة غير صحيحة. وقال النواب، في بيانهم، إن «العدد الحقيقي لا يتجاوز في أفضل الأحوال 73 صوتا، وهو غير كاف لسحب الثقة من الحكومة، وفقا لنص المادة 194 من النظام الداخلي، والتي تؤكد أن الأغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الحكومة هي الأغلبية المطلقة لأعضائه والبالغة 87 عضواً يصوتون

** «كانت تتوقع أن تتركز جهود مجلس النواب على وضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخابات البرلمانية، وأن تعمل قيادة مجلس النواب على تعزيز جهودها نحو بناء توافق واسع النطاق بشأن الإطار التشريعي للانتخابات والذي يجري العمل عليه».

بنعم لسحب الثقة وهو ما لم يحدث».

من جانب آخر أعربت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عن قلقها بشأن قيام مجلس النواب بحجب الثقة عن الحكومة، مؤكدة أن «حكومة الوحدة الوطنية الحكومة الشرعية حتى يتم استبدالها بأخرى عقب الانتخابات».

وأفادت البعثة، وفق بيان لها أمس الثلاثاء، أن المهمة الأساسية للحكومة هي السير بالبلاد نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 ديسمبر/كانون الأول المقبل، وتقديم الخدمات الضرورية للشعب، مضيفة أنها «كانت تتوقع أن تتركز جهود مجلس النواب على وضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخابات البرلمانية، وأن تعمل قيادة مجلس النواب على تعزيز جهودها نحو بناء توافق واسع النطاق بشأن الإطار التشريعي للانتخابات والذي يجري العمل عليه».

ودعت البعثة الأممية مجلس النواب وجميع المؤسسات والجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة إلى التركيز على استكمال إعداد الإطار الدستوري والتشريعي لانتخابات 24 ديسمبر/كانون الأول، و«الامتناع عن أي إجراء يمكن أن يقوّض العملية الانتخابية ووحدة البلاد وأمنها واستقرارها».كما طالبت البعثة مجلس النواب بالعمل على استكمال قانون الانتخابات النيابية «خلال الأسبوع المقبل في أقصى تقدير»، كما طالبت جميع الأطراف الليبية بضرورة الالتزام بالإطار القانوني والدستوري الذي يحكم العملية السياسية الليبية.

من جهة أخرى أكد الكاتب الصحفي الليبي عبد الرزاق الداهش أن سحب الثقة من الحكومة لن يضعفها وإنما سيقوي رئيسها عبد الحميد الدبيبة. وقال الداهش

> تجمع عشرات المواطنين في ميدان الشهداء بالعاصمة طرابلس، للتعبير عن احتجاجهم على القرار، وحملوا شعارات ورايات كتبت عليها عبارات منددة بمجلس النواب

في تدوينة له بعنوان «تحويسة أوراق» «ثلاثة أشهر فقط هو الوعاء المتبقي على انتخابات ديسمبر» مبينا أن «الحكومة أعلنت عن جاهزيتها لتأمين الانتخابات، وعرضت خطة أمنية لا ينقصها المهنية» كما أن «المفوضية تكفلت بالشق الفني مدججة بتجربتها، وتدفقات مالية لا ينقصها السخاء».

كما تجمع عشرات المواطنين في ميدان الشهداء بالعاصمة طرابلس، للتعبير عن احتجاجهم على القرار، وحملوا شعارات ورايات كتبت عليها عبارات منددة بمجلس النواب، مثل «مجلس النواب لا يمثلني»، «وقرار سحب الثقة من الحكومة باطل». ذلك إضافة إلى 65 عميد بلدية ليبية أعلنوا في بيان لهم رفض قرار مجلس النواب، وبعض الأحزاب والشخصيات الفاعلة في المشهد الليبي. وهو ما يعمق الإنقسامات في المشهد السياسي الليبي وينذر بعودة سريعة إلى نقطة الصفر.

المرتزقة..العقبة الأبرز أمام الحل السياسي والإنتخابات

طالبت حكومة الوحدة الوطنية الليبية في محطات عدة، ببذل مزيد من الجهود لإقرار القاعدة القانونية اللازمة لإجراء الانتخابات ودعم جهود اللجنة العسكرية «5+5»، وتوفير احتياجاتها اللازمة كافة لتنفيذ مهامها، على أكمل وجه وعلى رأسها إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من كامل التراب الليبي.

حيث يطرح ملف المرتزقة الذي يمثل العقبة الأبرز والعقدة الشديدة الإحكام في طريق المسار السياسي الليبي فرضيات كثيرة حول قدرة الليبيين على الوصول بسلام إلى انتخابات 24 ديسمبر 2021 بسلام. بعد أن باءت كل المحاولات الدولية والإقليمية والمحلية من معالجة هذا الملف الشائك الذي تنامى منذ بداية

> يطرح ملف المرتزقة الذي يمثل العقبة الأبرز والعقدة الشديدة الإحكام في طريق المسار السياسي الليبي فرضيات كثيرة حول قدرة الليبين على الوصول بسلام إلى انتخابات 24 ديسمبر 2021 بسلام

بيان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا حول ما أفيد بشأن حجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية

21 سبتمبر 2021

طرابلس، 21 أيلول/ سبتمبر 2021 - تلقت بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بقلق، تقارير بشأن قيام مجلس النواب بحجب الثقة عن حكومة الوحدة الوطنية.

وتؤكد البعثة أن حكومة الوحدة الوطنية الحالية تظل الحكومة الشرعية حتى يتم استبدالها بحكومة أخرى من خلال عملية منتظمة تعقب الانتخابات. ويظل تركيز الحكومة الأساسي هو السير بالبلاد نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021 وتقديم الخدمات الضرورية للشعب.

وكما أكد المبعوث الخاص، ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، يان كوبيش، أن البعثة كانت تتوقع أن تتركز جهود مجلس النواب على وضع اللمسات الأخيرة على قانون الانتخابات البرلمانية، وأن تعمل قيادة المجلس على تعزيز جهودها نحو بناء توافق واسع النطاق بشأن الإطار التشريعي للانتخابات والذي يجري العمل عليه.

وتحث البعثة مجلس النواب على استكمال العمل على قانون الانتخابات النيابية خلال الأسبوع المقبل في أقصى تقدير. وتذكّر البعثة الأطراف بالالتزام بالإطار القانوني والدستوري الذي يحكم العملية السياسية الليبية.

إن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا تدعو مجلس النواب وجميع المؤسسات والجهات السياسية الفاعلة ذات الصلة إلى التركيز على استكمال إعداد الإطار الدستوري والتشريعي لانتخابات 24 كانون الأول/ ديسمبر، والامتناع عن أي إجراء يمكن أن يقوض العملية الانتخابية ووحدة البلاد وأمنها واستقرارها. ويجب أن يبقى إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021 هو الهدف الأسمى، وأي جهود لتحويل الانتباه إلى أهداف أخرى يقع ضد إجراء الانتخابات في 24 كانون الأول/ ديسمبر 2021.

التدخلات الأجنبية في ليبيا.

وتعاني العاصمة الليبية طرابلس من حالات احتقان متواصلة في صفوف المرتزقة المدعومين من الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إذا قال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان، إن عناصر من المرتزقة السوريين التابعين لفرقة الحمزة تظاهروا في قاعدة عسكرية تركية غربي ليبيا احتجاجا على أوضاعهم وتخفيض مرتباتهم إلى ما يعادل 300 دولار أمريكي، إضافة إلى مطالب قادتهم بدفع 1000 دولار أمريكي مقابل عودتهم إلى سوريا.

وأعلنت الولايات المتحدة الأميركية تأكيدها على أهمية إجراء الانتخابات العامة في موعدها المحدد ودعمها لها، وحثّت على ضرورة الإسراع في سحب المرتزقة والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية، لتحقيق الاستقرار في البلاد، بعد سنوات من الفوضى والانقسام. جاء ذلك خلال اجتماع بين نائبة وزير الخارجية الأميركية، ويندي شيرمان، ووزيرة الخارجية الليبية نجلاء المنقوش، بداية الأسبوع، تمحور حول ملفي عقد الانتخابات وخطط إخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

كما جددت فرنسا ودول الإتحاد الأوروبي ودول الجوار الليبي دعوتها إلى سحب جميع القوات الأجنبية والمقاتلين من ليبيا، وإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، كما هو مقرر في 24 ديسمبر المقبل، مؤكّدين على ضرورة تحمل جميع القادة الليبيين

> شهدت خارطة الطريق التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية الليبية «تعثرا شاملا»، حسب المراقبين والمحللين، فكما لم يتم حل معظلة خروج المليشيات والمرتزقة من البلاد فإنه لم يتم أيضا توحيد المؤسسات السيادية خاصة منها البنك المركزي

أعضاء مجلس النواب المعترضين على سحب الثقة من الحكومة والذين لم يصوتوا على سحب الثقة داخل الجلسة

1- عبد النبي بشير عبد المولى
2- عمار ميلاد الابلق
3- مصطفى احمد عبد العال
4- فتح الله حسين عبد الكريم
5- يوسف كاليكوري قدي
6- عبد المنعم عمار بالكور
7- محمد ادم لينو
8- عبد السلام محمد المرابط
9- معاذ رافع مسعود
10- عبد الغني احمد الفطيسي
11- علي خليفة العيساوي
12- علي ارحومة لسباعي
13- رجب مفتاح عمار
14- عبد الحفيظ محمد الصغير
15- حسن الفرجاني سالم
16- علي احمد التكالي
17- إبراهيم مصباح الحسناوي
18- الصادق محمد ادريس
19- عبد الله محمد عبد الله
20- محمد عبد السلام عريفة
21- عبد القادر بشير هيبة
22- فريحة عبد السلام الحضيري
23- ابو صلاح عبد السلام شلابي
24- عبد الوهاب عمر زوليه
25- محمد عامر العباني
26- عز الدين مصباح ابوراوي
27- ايمن المبروك سيف النصر
28- محمد الفيتوري الحنيش
29- عبد القادر حسن يحيى
30- علي مفتاح المجذوب
31- محمد الهاشمي بن خليل
32- اكرم خليفة الككلي
33- فرج بشير عبد الملك
34- الصديق مفتاح حمودة
35- فاطمة عبد السلام الصويعي
36- ابراهيم محمد كرنافودة
37- صالح همة بكدة
38- الصادق علي الكحيلي
39- ربيعة الصادق الفقي

مسؤوليتهم للوصول بأمان لهذا المحفل التاريخي الذي سيعزز استقرار ليبيا ويضع حدا للفوضى والصراع والإنقسامات.

الواقع الليبي..وهوامش التسويات وتوحيد المؤسسات السيادية

شهدت خارطة الطريق التي وضعتها حكومة الوحدة الوطنية الليبية «تعثرا شاملا»، حسب المراقبين والمحللين، فكما لم يتم حل معضلة خروج المليشيات والمرتزقة من البلاد فإنه لم يتم أيضا توحيد المؤسسات السيادية خاصة منها البنك المركزي ما ألقى بضلاله الوخيمة على الاقتصاد الليبي المتعثر وتحسين الوضع المعيشي العام للمواطن الليبي رغم ما ساد من أجواء إيجابية بالبلاد ورغم مساعي الحكومة وتحركاتها وذلك ليس ضعفا من الحكومة حسب الخبراء بل لشدة تأزم الأوضاع في ليبيا وتواصل الإنقسامات و«المخططات والأطماع الداخلية والخارجية».

إن الخلافات بين البرلمان والحكومة كانت عبارة عن «قنبلة موقوتة» تنتظر الإنفجار حتى أفضت إلى سحب الثقة

> من جهة أخرى وتمهيدا لانتخابات 24 ديسمبر، أقرّ المجلس الأعلى للدولة قبول القاعدة الدستوريّة بداية الأسبوع، التي ستجرى على أساسها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية

بيان اعضاء مجلس النواب حول جلسة سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية

يؤكد اعضاء مجلس النواب الموقعين على هذا البيان ان ما حدث بجلسة المجلس المنعقدة يوم الثلاثاء الموافق 21 سبتمبر 2021م بشان سحب الثقة من حكومة الوحدة الوطنية مخالف لنص المادة 140 من القانون رقم 4 لسنة 2014 المنظم لعمل المجلس والتي تنص على انه (يجري التصويت على الثقة بطريق الاقتراع السري ويكون الجواب بإحدى الكلمات التالية : ثقة / لا ثقة / ممتنع ، وفي كل الاحوال لا يدخل عدد الممتنعين في حساب الاغلبية المشروطة) وحيث انه قد حدث تضليل داخل القاعة في حساب عدد الأصوات التي صوتت على سحب الثقة من الحكومة والتي اعلن عنها رئيس المجلس بعدد 89 صوت وهو ما لم يحدث حيث ان عملية العد تم بطريقة غير صحيحة وان العدد الحقيقي لا يتجاوز في افضل الاحوال 73 صوت وهو غير كافي لسحب الثقة من الحكومة وفقا لنص المادة 194 من النظام الداخلي والتي تؤكد ان الأغلبية المطلوبة لسحب الثقة من الحكومة هي الاغلبية المطلقة لأعضائه والبالغة 87 عضوا يصوتون بنعم لسحب الثقة وهو ما لم يحدث.

عليه فإننا نؤكد ان ما حدث بالجلسة لا يعبر عن ارادة مجلس النواب وسيقود البلاد الى ازمة دستورية خاصة في ظل تعطيل عمل الدائرة الدستورية بالمحكمة العليا التي يجب ان يلجأ اليها المتضرر من الإجراءات المخالفة للنظم والقوانين المعمول بها في هذا الجانب.

عاشت ليبيا حرة أبية

من حكومة الوحدة الوطنية، وخرجت إلى العلن بعد أن ظلت مكتومة لعدة أشهر، ويرجع موضوع الخلاف الرئيسي هو الموازنة العامة، وسبل إنفاقها، والتي تقود بدورها إلى بقية بنود خارطة الطريق وتنفيذها. فربط مجلس النواب فشل الموازنة ببقية بنود خارطة الطريق خاصة توحيد المؤسسات السيادية متناسيا أنه أحد أهم المؤسسات السيادية المنقسمة والمساهمة في هذه الأزمة.

من جهة أخرى وتمهيدا لانتخابات 24 ديسمبر، أقرّ المجلس الأعلى للدولة قبول القاعدة الدستوريّة بداية الأسبوع، التي ستجرى على أساسها الانتخابات الرئاسية والبرلمانية، مؤكداً أن الأصل هو الاستفتاء على الدستور، وأن قبوله للقاعدة الدستورية في حال تعذّر الاستفتاء على الدستور. وفق ما أفادت به وكالة الأنباء الليبية فإن المجلس أكد أن من الأولويات للسلطة التشريعية القادمة إتمام إجراءات الاستفتاء على مشروع الدستور في أقرب وقت ممكن.واعتمد المجلس خلال الجلسة مشروعي قانوني انتخاب الرئيس وانتخاب مجلس الأمة المكون من غرفتين، واحدة للنواب، والأخرى للشيوخ. وستحال مشاريع القاعدة الدستورية وقانون انتخاب الرئيس وقانون انتخاب مجلس الأمة إلى مجلس النواب للنظر في التوافق عليه، وفق ما ينص عليه الاتفاق السياسي المضمّن في الإعلان الدستوري، كما ستحال إلى المفوضية العليا للانتخابات وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا لإبداء ملاحظاتهم الفنية. فهل ستمر ؟

على الرغم من الإجماع المحلي خاصة والإقليمي والدولي عامة على خارطة الطريق التي رسمتها الحكومة الوطنية القاضية بالتمهيد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية الليبية في موعدها المقرر 24 ديسمبر/تشرين الأول 2021، فإن عدم الاستقرار الأمني والصراعات المستمرة بين الميليشيات المسلحة في طرابلس وغيرها من مدن البلاد، فضلا عن وجود مرتزقة وقوات أجنبية إضافة إلى سحب الثقة من الحكومة مؤخرا ،كلها عراقيل تلقي بظلال كثيفة من الشك على إمكانية إجراء الانتخابات في آوانها وحتى على تواصل الهدوء النسبي للأوضاع بالبلاد.

إن عدم الاستقرار الأمني والصراعات المستمرة بين الميليشيات المسلحة في طرابلس وغيرها من مدن البلاد، فضلا عن وجود مرتزقة وقوات أجنبية إضافة إلى سحب الثقة من الحكومة مؤخرا ،كلها عراقيل تلقي بظلال كثيفة من الشك على إمكانية إجراء الانتخابات.

ليبيا...

الوضع الأمني المتوتّر ينذر بأزمة سياسية حادّة

رامي التلغ

دخلت ليبيا في دوامة من العنف والفوضى الأمنية إثر الأحداث التي استجدت بالبلاد سنة 2011 و أسفرت عن سقوط نظام العقيد الراحل معمر القذافي.

هذه الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقع يعمد إلى تهميش الدولة، لتكون بلا سلطةً حقيقية، تتقاسمها الميلشيات لا تتوقف معها دائرة العنف والقتل، والصراعات المناطقية والجبهوية.

في شهر جويلية الماضي،أعادت اشتباكات العاصمة الليبية إلى أجواء الحرب، وسط تقارير عن وجود خطة تشترك فيها الميليشيات مع كيانات محسوبة على الإسلام السياسي تهدف إلى تأزيم الوضع الأمني خلال ما تبقى من وقت على موعد الانتخابات المقررة في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

وبثت الاشتباكات حالة من الهلع بين السكان المحليين، فيما اكتفت الحكومة بالصمت أمام ما صراع التوازنات وفرض الإرادات بين أكبر تنظيمين مسلحين في طرابلس، وهما قوة الردع الخاصة بزعامة القيادي عبد الرؤوف كارة، وقوة دعم الاستقرار التي يتزعمها عبد الغني الككلي.

وحسب تقارير الدوائر الصحية فإن الاشتباكات التي دارت رحاها في حي باب بن غشير وسط طرابلس، واستعملت فيها الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، أسفرت عن سقوط سبعة قتلى من بينهم ثلاثة مدنيين كانوا في منطقة المواجهات، إلى جانب سقوط عدد من الجرحى.

وأدت المواجهات إلى غلق طريق السكة حيث مقر الحكومة، فيما أعلن عن سيطرة مجموعة دعم الاستقرار على المقر الجديد لوزير الداخلية خالد مازن، بينما انتشرت قوات الطرفين المتنازعين في مواقع أخرى وسط العاصمة منها تحت كوبري شارع المدار وجزيرة النبراس ونهاية طريق السكة وشارع الزاوية وشارع السيدي وإشارة باب بن غشير.

وعزت مصادر ليبية الاشتباكات إلى تنافس على المواقع ونقاط التمركز بين ميليشيات «الردع»و«دعم الاستقرار»، وأن الأمر ينذر بتجدد الاشتباكات في أي وقت، نظرا للاحتقان بين عناصر الميليشيات، وكذلك لمحاولات أطراف سياسية إعادة غرب البلاد إلى مربع الفوضى

> الفوضى جاءت عقب تنامي التيارات المسلحة والحركات الجهادية بصورة متواترة، إذ شكّل صعودُها القوي حالةً من التأزم السياسي والانفلات الأمني، إضافةً إلى فرض واقعٍ يعمد إلى تهميش الدولة.

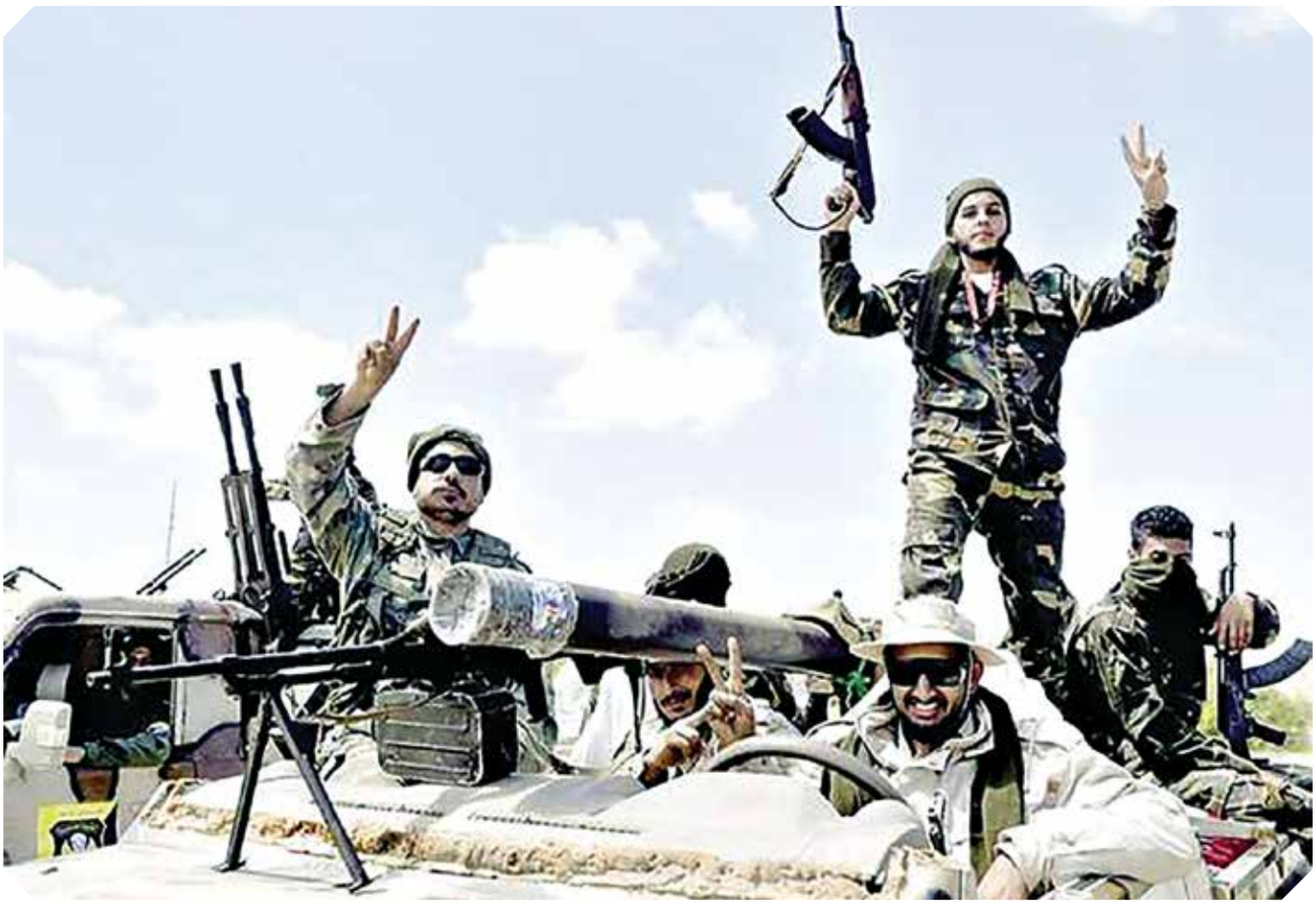

بهدف قطع الطريق أمام الانتخابات بذريعة الانفلات الأمني.

من جانب آخر،في نهاية الشهر الماضي أحبطت وحدة عسكرية تابعة للجيش الليبي محاولة جديدة لتنفيذ هجوم انتحاري على بوابة أمنية تابعة له في منطقة زلة جنوب غرب ليبيا، في تواصل لمسلسل الصدام بين فلول تنظيم داعش وقوات الجيش، التي تطاردها وتحاول تضييق الخناق على تحركاتها في الجنوب الليبي منذ عدة أشهر.

وأضافت الحادثة فصلاً جديداً من التوتر بالمشهد الأمني، الذي بدأ مع بداية الأسبوع الماضي بعد يوم واحد من ظهور بوادر انفراجة، خفضت مستوى التصعيد بالمسار العسكري بعد إطلاق الجيش الليبي عدداً من أسرى المنطقة الغربية في حرب العاصمة العام الماضي.

وأوضح الناطق باسم الجيش، اللواء أحمد المسماري، أن «انتحارياً ينتمي لتنظيم داعش هاجم بسيارة مفخخة بوابة زلة»، مؤكداً أنه «تصدي للإرهابي من قبل العناصر الأمنية بالبوابة وأصابته، وتوفي على أثرها بعد إسعافه بالمستشفى». وأشار إلى أن «جميع الوحدات التابعة للقيادة العامة على أهبة الاستعداد، بعد رفع حالة التأهب لمكافحة التنظيمات الإرهابية في أنحاء البلاد، خصوصاً مناطق الجنوب الغربي».

من جانبه، قال عضو مجلس النواب عن الجنوب الليبي،

> جددت البعثة الأممية للدعم في ليبيا دعواتها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخصوصًا البدء في عملية شاملة ومفصلة لنزع سلاح الميليشيات وتسريح أفرادها، وإعادة الإدماج وإصلاح قطاعات الأمن في البلاد.

مصباح أوحيدة، إن «العمليات الإرهابية لن تتوقف طالما أن المسلحين الأجانب في ليبيا»، متهماً «الدول المتدخلة في ليبيا بدعم هؤلاء المتطرفين لاتخاذهم ذريعة لاستمرار بقائهم على الأراضي الليبية»، بحسب قوله.

وكان تنظيم «داعش» تبنى هجوماً على مجموعة عسكرية تابعة للجيش الليبي في مدينة سبها بداية شهر جويلية، أسفر عن مقتل عنصرين أحدهما ضابط برتبة كبيرة، ليطلق بعدها الجيش حملة لمطاردة فلول التنظيم، التي تتخذ مناطق صحراوية نائية على الحدود مع الجزائر والنيجر وتشاد نقطة انطلاق لتنفيذ هجمات خاطفة على الوحدات العسكرية في الجنوب.

في ذات السياق،في أحدث اشتباكات من نوعها في العاصمة الليبية طرابلس، تجدد القتال على نحو مفاجئ في الثالث من هذا الشهر، بين الجموعات المسلحة في غرب البلاد، بينما طالبت بعثة الأمم المتحدة بالوقف الفوري لأعمال العنف.

واندلعت الاشتباكات في منطقة صلاح الدين، بين أجهزة وكتائب أمنية عسكرية حيث اقتحمت ميليشيات «جهاز الدعم والاستقرار» معسكر «التكبالي»، وهو مقر «اللواء 444 قتال».

وفوجئ سكان حي صلاح الدين بقتال شهد استخدام أسلحة متوسطة وخفيفة، بين القوتين المسلحتين الرئيسيتين في المدينة.

وأعلن «اللواء 444» أنه صد هجوماً فجراً على مقره، شنته قوة تتبع «جهاز دعم الاستقرار»، بينما أعلن مستشفى الخضراء ومركز طرابلس الطبي حالة

> المجتمع الدولي، وبقدر ما يتحدث بإصرار عن ضرورة إجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة، إلا أنه لا يركز اهتمامه على ملف الميليشيات الخارجة على القانون أو التابعة ظاهريا للحكومة.

الاستنفار بعد وصول عدد كبير من الجرحى إليه.

ودعا عبد الباسط مروان، آمر منطقة طرابلس العسكرية، المجلس الرئاسي باعتباره القائد الأعلى للجيش الليبي، إلى فتح تحقيق في هذه الأحداث، ونفى علاقة أي أجهزة أمنية داخل طرابلس بالاشتباكات، واعتبر ما حدث داخل منطقة طرابلس العسكرية تصحيحاً لمسار «انحراف اللواء 444 - قتال».

ولفت مروان إلى أن هذا اللواء انحرف عن مساره ولم يعد يمتثل للأوامر العسكرية، مشيراً إلى أن ممثلي اللواء أصبحوا يحضرون اجتماعات غير مسموح لهم بحضورها ولا علاقة لهم بها من الأساس.

في نفس الإطار،جددت البعثة الأممية للدعم فى ليبيا دعواتها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخصوصًا البدء فى عملية شاملة ومفصلة لنزع سلاح الميليشيات وتسريح أفرادها، وإعادة الإدماج وإصلاح قطاعات الأمن فى البلاد، والتأكيد على أن تكون جميع الأسلحة تحت سيطرة الدولة.

وفى بيان لها أعربت بعثة الأمم المتحدة لدى ليبيا عن قلق بالغ إزاء استمرار الاشتباكات المسلحة، بما فى ذلك ما تناولته التقارير بشأن إطلاق النارً العشوائي فى منطقة صلاح الدين، أحد الأحياء المكتظة بالسكان فى طرابلس. كما طالبت البعثة بالوقف الفوري للأعمال العدائية، ومناشدة جميع الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

من ذلك،يرى مراقبون أن ليبيا تواجه تهديدات أمنية جمة في ظل انقسام سياسي وصراع بين العديد من الأطراف الداخلية ، بسبب انتشار السلاح والمرتزقة السوريين في مناطق غرب ليبيا.

وكان البند الثالث والعشرون من مخرجات مؤتمر برلين الثاني الذي عقد في الثالث والعشرين من يونيو الماضي، نص على الدعوة إلى «إصلاح قطاع الأمن، عبر تسريح الجماعات والميليشيات المسلحة في ليبيا ونزع سلاحها، من خلال عملية ذات مصداقية يمكن التحقق منها، ودمج الأفراد المناسبين في مؤسسات الدولة المدنية والأمنية والعسكرية على أساس فردي، وعلى أساس تعداد أفراد الجماعات المسلحة والفحص المهني».

فالمجتمع الدولي، وبقدر ما يتحدث بإصرار عن ضرورة إجلاء القوات الأجنبية والمرتزقة، إلا أنه لا يركز اهتمامه على ملف الميليشيات الخارجة على القانون أو التابعة ظاهريا للحكومة، وتحظى بغطاء يمكّن عناصرها من الإفلات من العقاب رغم تورطها في العديد من الجرائم ضد المدنيين ومؤسسات الدولة.

جددت البعثة الأممية للدعم فى ليبيا دعواتها لتنفيذ قرارات مجلس الأمن، وخصوصًا البدء فى عملية شاملة ومفصلة لنزع سلاح الميليشيات وتسريح أفرادها، وإعادة الإدماج وإصلاح قطاعات الأمن فى البلاد.

التكبالي:

تأجيل موعد الانتخابات أمر واقع

حوار/ سوزان الغيطاني

أكد عضو مجلس النواب علي التكبالي أن كل ما يهم مجلس الدولة أن يكون شريكا في صياغة قانون انتخاب الرئيس وأن يمنع قائد الجيش خليفة حفتر من الترشح للانتخابات مضيفا في مقابلة مع صحيفة المرصد أن مجلس الدولة دائما ما يريد أن تعم الفوضى وهذا هو نهج الإخوان.

إلى نص الحوار

> الطريقة التي أثيرت بها عملية الانتخابات وتبناها الأشخاص الذين فرضوها علينا سوف لن تجعلها ناجحة.

**** مجلس الدولة أعلن رفضه لقانون انتخاب الرئيس معتبرا إياه معيب.. ما ردكم؟**

مجلس الدولة لا يهمه إن كان قانون انتخاب الرئيس معيب أو غير معيب كل ما يهمه أن يكون مشاركا في صياغة القانون وأن يمنع قائد الجيش خليفة حفتر من الترشح للانتخابات لأنه يعتقد أن القانون فصل خصيصا لاستيعاب قائد الجيش والعسكريين الذين لا يريدهم مجلس الدولة ولا يريد بناء دولة وإنما يريد أن تكون هناك فوضى دائمة وهذا هو نهج الإخوان منذ أن عرفناهم.

**** ما هي أولويات مجلس النواب في هذه المرحلة؟**

على مجلس النواب الآن أن يحسم مشكلة الحكومة حيث أن رئيس حكومة الوحدة الوطنية يتصرف وكأنه الحاكم الوحيد في ليبيا ويتحدى مجلس النواب والشعب الليبي ويصدر قوانين وبلاغات ويعتبر الوزراء تابعين له ويتكلم بمنطق أنني أنا الذي أملك المال وأدفعه لذلك يجب على الآخرين إطاعة أوامري لذلك يتوجب على مجلس النواب أن يحسم الأمر وأن يحجم رئيس الوزراء إما بسحب الثقة عنه أو فرض أن يكون مجرد رئيس حكومة تسيير أعمال.

**** وماذا بشأن قانون انتخاب مجلس النواب.. هل هناك موعد لمناقشته؟**

لا أعتقد أن الأمر سيواجه أي عوائق فيمكننا دائما الاعتماد على القانون السابق وهذه ليست مشكلة كبرى رغم أن مجلس الدولة يريد أن يكون هناك مجلس شيوخ بمعنى أن يكون هناك

> **** مجلس الدولة لا يريد بناء دولة وإنما يريد أن تكون هناك فوضى دائمة وهذا هو نهج الإخوان منذ أن عرفناهم.**

مجلس أمه مكون من النواب ومن الشيوخ وأعتقد أن هذه معضلة أخرى تحتاج للتفكير ومدة من الزمن لا أعتقد أننا نملكها.

إلى أي مدى يوجد تنسيق بينكم وبين ملتقى الحوار الوطني؟

ليس هناك تنسيق بيننا وبين أعضاء ملتقى الحوار الوطني وأعتقد أن ملتقى الحوار كان قد وجد لإزالة العراقيل لكنه لا يستطيع أن يفعل شئ وقد أخذت البعثة الأممية تستخدمه لإغاظة مجلس النواب ثم تستعمل مجلس النواب لإغاظتنه وبذلك فإن ملتقى الحوار لا يعني لليبيين أي شئ.

كيف تتابعون الجدل المثار حول توزيع الدوائر الانتخابية؟

دائما سيكون هناك جدل حول الدوائر الانتخابية وكيفية توزيعها لأن الجميع لا يريد الاعتراف بأن الدوائر الانتخابية توزع حسب الكثافة السكانية فهناك من يقول يجب استخدام القاعدة القائمة على الاتساع الجغرافي وهناك من يرى أن السكان يكونون العامل الأساسي في هذا الأمر وبذلك فإن هذا الجدل لن يحسم.

إلى أي مدى تخشون من تأجيل موعد الانتخابات؟

تأجيل موعد الانتخابات أمر واقع وليس أمر نخشاه فالطريقة التي أثيرت بها عملية الانتخابات وتبناها الأشخاص الذين فرضوها علينا سوف لن تجعلها ناجحة وحتى إن فرضوها سوف تكون الأسوأ في العالم فهذه الأجواء غير مناسبة للانتخابات فالشعب يعاني الفقر وبالتالي سيكون عرضة للرشوة والهلع والخوف والحرمان وسيطرة المليشيات على كل شئ بالإضافة للتدخل الخارجي في شؤون البلاد وبذلك فإني أعتقد أن الانتخابات إن حدثت ستكون فاشلة.

> ** رئيس حكومة الوحدة الوطنية يتصرف وكأنه الحاكم الوحيد في ليبيا ويتحدى مجلس النواب والشعب الليبي.

شلوف:

الانتخابات ستكون في موعدها لأنها إرادة دولية

حوار/ همسة يونس

أصدر مجلس النواب الليبي خلال الأيام الماضية، قانون انتخاب رئيس الدولة بشكل مباشر من الشعب، وقام بتحديد اختصاصاته ومهامه وشروط الترشح لهذا المنصب، لكن هذا القانون واجه رفضا شديدا من المجلس الأعلى للدولة، الذي وصفه بـ«الإجراء الأحادي الذي يقوم به رئيس البرلمان عقيلة صالح»، مؤكدا ضرورة التوافق بين المجلسين في إصدار القوانين ذات الصلة، وفقا لما ينص عليه الاتفاق السياسي. ولمزيد من التفاصيل حول إصدار قانون الانتخابات في ليبيا كان لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية هذا الحوار مع رئيس مؤسسة سلفيوم للدراسات والأبحاث جمال شلوف، وإلى نص الحوار:

** كيف تابعتم إصدار قانون انتخاب الرئيس؟

تلقى الشعب الليبي قانون انتخاب الرئيس الذي لطالما تلهفوا إليه فاستحقاق انتخاب رئيس الدولة تأخر 7 سنوات عانى خلالها الشعب من عيوب نظام الحكم البرلماني الذي جلب الانقسام السياسي وتبعاته الصعبة للبلاد.

** ماذا عن الجدل الدائر حوله أسباب رفض البعض للقانون وتأثيرات الخلافات على موعد الانتخابات؟

لا ندري ماهي الغاية من إتمام الإجراء القانوني وتلاوة القانون بأكمله على النواب والتصويت على انفاذه بتصويت رفع الأيدي.
فالقانون تم إقراره مادة مادة عبر تصويت النواب وإجراء التلاوة هو فقط إجراء للانفاذ. لكن اختيار رئاسة البرلمان تسليمه لمفوضية الانتخابات قبل الإجراء النهائي غير مبرر. لكن الانتخابات ستكون في موعدها لأنها إرادة دولية وعلى رئاسة البرلمان تصحيح الإجراء تجنبا لأي طعون.

** استحقاق انتخاب رئيس الدولة تأخر 7 سنوات عانى خلالها الشعب من عيوب نظام الحكم البرلماني.

** ماذا عن مخاوف الإخوان في ليبيا من الانتخابات؟

الإخوان ومن والهم من تيار الفوضى يدركون أنه لا حظ لهم أبدا في الوصول إلى منصب الرئيس عبر الانتخابات المباشرة. لذا فأن تجارب حركة الإخوان في مصر وتونس تؤكد

أن نهاية سيطرتهم على المال والسلطة في ليبيا ستنتهي على يد الرئيس المنتخب. وهذا ما يدفعهم لمحاولة عرقلة الانتخابات بأي وسيلة.

** ما حظوظ الإخوان في الانتخابات القادمة؟

حظوظ الإخوان في انتخابات الرئاسة معدومة لكن ربما عبر المال الأسود وبعض التحالفات القبلية سيتمكنون من بعض الكراسي في مجلس النواب.

** تأثير سقوط الإخوان في تونس والمغرب على وضعهم في ليبيا؟

المنطقة باسرها وليس تونس والمغرب فقط تحمل مؤشرات على رفض شعبي واسع لاستمرار الإخوان كليا أو جزئيا ضمن صناع القرار. وبالتالي تشهد المنطقة حركة تصحيحية شعبية غير معلنة تهدف لمنع استمرار الإخوان بأي شكل في السلطة وصناعة القرار. وليبيا لن تكون استثناءا.

** ما دور دول المغرب العربي في دعم الانتخابات الليبية؟

اتحاد المغرب العربي ككيان أو كدول ضعيف التأثير في الأزمة الليبية والصراع الجزائري المغربي يمنعه أن يقوي هذا التأثير، لذا ربما لن يكون له دور مهم في دعم أي حل للأزمة الليبية بما في ذلك دعم الانتخابات.

** تجارب حركة الإخوان في مصر وتونس تؤكد أن نهاية سيطرتهم على المال والسلطة في ليبيا ستنتهي على يد الرئيس المنتخب.

** ربما لن يكون لاتحاد المغرب العربي دور مهم في دعم أي حل للأزمة الليبية بما في ذلك دعم الانتخابات.

كاريكاتير

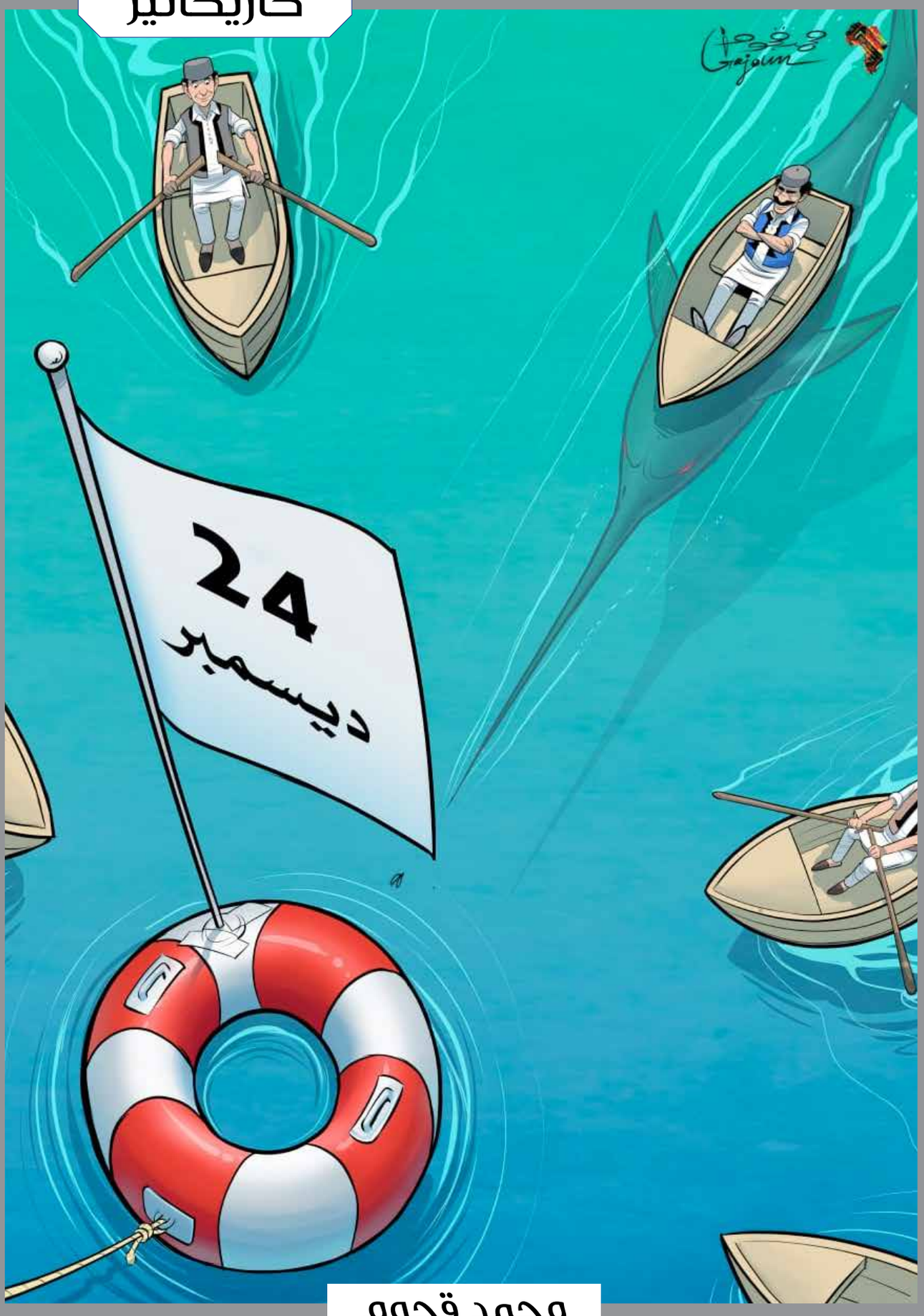

محمد قجوم